العرب
الأربعاء 2021/08/18
السنة 44 العدد 12152

لبنان على بعد أمتار من تشكيل الحكومة العتيدة

بيروت - أعلن رئيس الوزراء اللبناني المكلف، نجيب ميقاتي الثلاثاء، أن الترتيبات والجهود باتت في "الأمتار الأخيرة من مسابقة تشكيل الحكومة"، في وقت تشير فيه مصادر لبنانية قريبة من المفاوضات أن الإعلان عن التركيبة الحكومية لن يتجاوز مطلع الأسبوع المقبل.

وقال ميقاتي في مؤتمر صحافي، عقب لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون في قصر الرئاسة شرقي العاصمة بيروت إن "المشاورات تُستكمل، والنيّة عند الجميع بتشكيل الحكومة، لأنّ عدم التشكيل خطيئة بحقّ الوطن".

وأضاف أن "الحوار مع عون إيجابي، ونأمل أن نرى الحكومة قريبا"، فيما نفى أن تكون حقيبة وزارة الداخلية عقبة أمام تشكيل الحكومة، مشددا على أنه وهو والرئيس عون يعملان بجهد لإزالة كل العقبات.

> توزيع الحقائب الوزارية على الكتل النيابية لا يزال عالقا، ولكن إمكانية حلّه سهلة، فالعقبات الصعبة قد حُلّت

ولقاء الثلاثاء بين ميقاتي وعون هو الـ11 بينهما منذ أن كلفه الأخير في 26 يوليو الماضي، بتشكيل حكومة لتخلف حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس 2020، بعد 6 أيام من انفجار مرفأ بيروت.

وسبق هذا التكليف اعتذار رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، عن عدم استكمال مهمة تشكيل الحكومة جراء خلافات مع عون حول توزيع الحقائب الوزارية.

وتشير مصادر سياسية لبنانية إلى أن الإيجابيّة الحكومية كانت لافتة في اللقاءات الأخيرة بين عون وميقاتي، كاشفة أن التوزيع الطائفي للحقائب انتهى، وهناك انفتاح كبير على اختيار الأسماء، إذ إن أي طرف لم يبد تعنته بشأن الأسماء، وهو أمر خلق راحة خلال التفاوض الذي اقترب من النهاية.

وهناك بعض النقاط حول توزيع الحقائب على الكتل النيابية لا تزال عالقة، ولكن إمكانية حلها سهلة، فالعقبات الصعبة قد حُلّت.

وكان ميقاتي أعلن في وقت سابق عن مسودة تشكيلة حكومية قدّمها إلى عون قال إنه يمكن البناء عليها.

وتشير المسودة إلى الإبقاء على التوزيع الطائفي نفسه المعتمد في الحقائب السيادية، الأمر الذي يثبت إبقاء حقيبة الداخلية والبلديات في يد شخصية سنية واستمرار حقيبة المال عند الشيعة، من دون أن تكون من نصيب مدير العمليات المالية في مصرف لبنان يوسف خليل، وهذا ما يشدّد عليه عون تحت ذريعة أنّ الرجل قد يخضع للتحقيق معه عند إجراء التدقيق المالي في البنك المركزي، فيما حسمت حقيبة العدل لجهة أن تبقى من حصة الرئيس عون.

وأكدت مصادر مطلعة على المفاوضات أنه تم أيضا استكمال التفاهم على الوزارات الخدماتية بعد أن صرح رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الأسبوع الماضي بأنه كلّف الرئيس ميقاتي باختيار الحقيبة الوزارية التي يمثلها الدروز.

وأشارت ذات المصادر إلى أنه تم التوافق على إسناد حقيبة التربية للحزب التقدمي الاشتراكي الذي يقوده جنبلاط فيما هناك توجّه لإسناد وزارة الاتصالات إلى تيار المردة.

وتأتي الانفراجة السياسية المرتقبة عقب ضغوط دولية مارستها كل من الولايات المتحدة وفرنسا على الفرقاء السياسيين، لإخراج مسار تشكيل الحكومة من دوامة العراقيل والشروط التعجيزية التي طرحها رئيس الجمهورية في بداية المشاورات للاستئثار بحصة وازنة بالحكومة، ما أدى إلى تعثر التشكيل.

وأبلغ الجانب الفرنسي الفرقاء السياسيين بأن مسألة فرض عقوبات على كل من يعطل التشكيل، لن تستثني رئيس الجمهورية شخصيا هذه المرة، وأن الوضع اللبناني لم يعد يحتمل التعطيل على حساب معاناة اللبنانيين المتفاقمة على وقع أزمات مستفحلة آخرها أزمة رفع الدعم عن المحروقات.

ووجه رؤساء وزراء سابقون، بمن فيهم ميقاتي تحذيرات للرئيس ميشال عون من مغبة التأخير في تسهيل ولادة حكومة لبنانية جديدة.

وحمّل هؤلاء رئيس الجمهورية اللبنانية مسؤولية وضع العراقيل أمام تشكيل حكومة جديدة تكون مهمتها الأساسية الخروج من الأزمات المتفاقمة السياسية والاقتصادية.

ويزيد التأخر في تشكيل الحكومة الوضع سوءًا في بلد يعاني منذ نحو عامين أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه، ما أدى إلى انهيار مالي ومعيشي وارتفاع معدلات الفقر، وشح في الوقود والأدوية وسلع أساسية أخرى.

الاستقالات تعصف باللجنة الملكية للتحديث السياسي في الأردن

حسن البراري: مقترحات لجنة الانتخاب ستعيد إنتاج الوضع القائم

عمان - تعصف الاستقالات باللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن بعد شهرين من تكليفها بتقديم توصيات لمشاريع قوانين تمهد لانتخابات برلمانية وحياة سياسية ديمقراطية في المملكة، ما يدعم توجس الكثير من الأردنيين من الأهداف الحقيقية لتشكيل هذه اللجنة والتي يرجحون أن هدفها امتصاص الغضب الشعبي لا وجود إرادة حقيقية في الإصلاح خاصة بعد فشل تجارب سابقة.

وانتقد رئيس لجنة الإصلاح السياسي في الأردن سمير الرفاعي الثلاثاء استقالة العضو حسن البراري اعتراضا على صياغات مقترحة لقانوني الانتخاب والأحزاب تعمل عليها اللجنة التي تشكلت بقرار ملكي.

وهذه ثالث استقالة من اللجنة المكونة من 92 عضوا بالإضافة إلى الرفاعي، ومهمتها "تحديث المنظومة السياسية" في البلد الذي لا تتمتع فيه البرلمانات ولا الأحزاب بتأثير كبير وتتألف الحكومات بقرار من العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.

سمير الرفاعي

ندمت على اختيار حسن البراري عضوا في اللجنة

وقال الرفاعي في رسالة وجهها إلى أعضاء اللجنة بعد استقالة البراري "اطلعت على الخبر أولا عبر بعض صفحات الفيسبوك قبل أن تصلني الاستقالة، التي نسبت فورا بقبولها".

وأضاف رئيس الوزراء الأسبق أن اختيار البراري عضوا في اللجنة كان بتنسيب منه "رغبة في زيادة التنوع في لجنتنا"، غير أنه بدا نادما على اختياره، قائلا "رغم التحذيرات الكثيرة بالعدمية ومن حتمية النتيجة التي حدثت اليوم، لكن كنت أعتقد أن حسن الظن من جهة، وتغليب مصلحة الوطن من جهة أخرى سيكون هو الغالب لدى الجميع".

ولم يفوّت الرفاعي الإشارة إلى أن البراري لم يشارك سوى في ثلاث جلسات من أصل 29 جلسة عقدت حتى الآن مما يختص بمهمته، قائلا إن "رأيه لا يقل عن آراء الآلاف من الأردنيين الذين أكرمونا بمساهماتهم".

وكان البراري كتب الاثنين في رسالة الاستقالة التي وجهها للرفاعي أن "التوافق بشأن قانون الانتخاب يبدو أنه ذاهب باتجاه مقترحات لا تتوافق مع قناعاتي السياسية. وهي مقترحات ستبعدنا عن الإصلاح السياسي المنشود الذي يستند إلى قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية وستكرس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية".

وبرّر البراري استقالته بالقول إن "مقترحات لجنة الانتخاب ستعيد إنتاج الوضع القائم الذي لا يصلح للأردن في مطلع المئوية الثانية".

ولفت إلى أن الأوراق النقاشية للملك عبدالله الثاني تحتوي كلّ ما نحتاجه من مضامين عصرية لتمكين الأردنيين سياسيا وبشكل نتجاوز فيه الهويات الفرعية والولاءات الضيقة والمحصصات.

ورغم الكم الهائل من المشاورات واللقاءات، لم تحقق اللجنة الملكية للتحديث السياسي أي تقدم على مستوى مشاريع القوانين المنوطة بعهدتها قبل شهرين من موعد رفع توصياتها النهائية. وفشلت اللجنة إلى حد الآن في تحقيق أي تقدم في عملها، بل على العكس من ذلك أثارت تصريحات بعض أعضائها ومقترحات قوانينها جدلا واسعا في الشارع الأردني، ما يضعها محل تشكيك خاصة أن مدة عملها تنتهي الخريف المقبل.

وفي وقت يراهن فيه شق من الأردنيين على مخرجات اللجنة لتجاوز حالة الغليان المجتمعي، يرى آخرون أن اللجنة مجرد مناورة لامتصاص الغضب لا أكثر.

وينتظر أن يقدم رئيس اللجنة في أكتوبر المقبل نتائج مشاوراته مع القوى السياسية المختلفة في البلاد للخروج بتوصيات لإحداث الإصلاح السياسي المنشود في المؤسسة البرلمانية والقانونية في المملكة.

ومازالت التساؤلات تطرح حول إمكانية تحقيق تقدم في مخرجات اللجنة التي بدأت اجتماعاتها مؤخرا ضمن لجان فرعية تبحث قوانين الأحزاب والانتخاب وحرية التعبير.

وأعلنت اللجنة المؤلفة من 92 عضوا أنها لم تنجز شيئا في مجال التوافق على قانون انتخاب عصري.

ويمثل القانون المنتظر أحد أركان الإصلاح السياسي الذي يفترض أن ينتهي إلى تشكيل حكومات منتخبة تحد من سلطات الملك وتقوم على التمثيل الحزبي في البرلمان.

الإصلاح السياسي ليس سهلا

ويهدف عمل هذه اللجنة، حسب ما هو معلن، إلى وضع إطار تشريعي يؤسس لحياة سياسية نشطة تهيئ المجال لبرلمان قائم على البرامج وليس برلمانا "صوريّا" هدفه تزكية خطوات السلطة التنفيذية.

وتقول أوساط سياسية أردنية إن الوتيرة التي تسير بها أعمال اللجنة تجعل من الصعب عليها الالتزام بالمهلة المحددة لعملها، أي الخريف المقبل، محذرة من أن مسار الأمور يشي بأن عمل اللجنة قد يستغرق عدة أشهر، وهذا من شأنه أن يعزز مخاوف البعض من أن يكون الأمر متعمدا رغبة في امتصاص غضب الشارع من خلال الادعاء بوجود تمش إصلاحي هو ليس موجودا في الواقع.

ويثير بطء اللجنة الملكية للتحديث السياسي في الأردن تساؤلات بشأن الحدود التي يمكن أن تصل إليها هذه الإصلاحات على ضوء التجارب السابقة المخيبة للآمال.

وتعهد العاهل الأردني بالوقوف شخصيا على مخرجات عمل اللجنة واتهم مؤخرا أطرافا لم يسمها بمحاولة عرقلة عمل اللجنة.

ويراهن الملك عبدالله الثاني على لجنة التحديث السياسي لامتصاص غضب الشارع الأردني الذي يطالب بإصلاحات سياسية وإدارية.

خلافات القوى السياسية تعرقل مبادرة حمدوك لحل الأزمة السودانية

الخرطوم - يسير رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك على مجموعة من الخطوط المتوازية لعبور المرحلة الانتقالية، ويحاول تقويض الأزمات التي تحيط بالدولة من خلال توسيع أطر التفاهم مع قوى سياسية مختلفة ليوقف التحفظات على مبادرته لتسوية المشكلات، والتي تفتقر جوانبها لآليات تستطيع مجابهة التحديات.

وأعلن حمدوك الأحد تشكيل آلية وطنية لمتابعة مبادرته التي أطلقها في الثاني والعشرين من يونيو الماضي بهدف حل الأزمة الوطنية والانتقال الديمقراطي بالبلاد.

وتضم الآلية سبعة محاور هي: إصلاح القطاع الأمني والعسكري، والعدالة، والاقتصاد، والسلام، وتفكيك نظام الرئيس السابق عمر البشير ومحاربة الفساد، والسياسة الخارجية والسيادة الوطنية، وتشكيل المجلس التشريعي.

ومع أن تشكيل الآلية جاء بعد مشاورات مع مكونات سياسية ومجتمعية واسعة لتحقيق توافق وطني عريض يضمن نجاحها، إلا أن بعض القوى السودانية أبدت ممانعات عليها، ما جعل مصيرها معرضا للفشل لأن الانقسام عليها وحولها كفيل بوأدها.

وكان رئيس الحكومة قد وعد بأن يتم الدفع خلال شهرين بمقترحات عملية ممكنة التنفيذ بشأن محاور المبادرة السبعة، وضاعف عدم توضيح الآلية من الغموض الحاصل ودفع البعض للإعلان صراحة على معارضتها.

وأعلن حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي الاثنين اعتذاره عن المشاركة في مبادرة حمدوك في تغريدة على حسابه الشخصي على تويتر، حيث ورد اسمه ضمن آليات تنفيذ المبادرة، ووصفها بأنها "جاءت على هوى مستشاره السياسي، لذلك أشكر رئيس الوزراء على ثقته وأعتذر عن أن أكون جزءاً منها".

ويدور خلاف منذ فترة بين مناوي وياسر عرمان المستشار السياسي لرئيس الحكومة، نائب رئيس الحركة الشعبية – شمال جناح مالك عقار، ما جعل الأول يتخذ خطوة التحفظ على المبادرة والتلميح للتشكيك في جدواها، وهي إشارة على صعوبة التحديات التي تواجهها بين القوى السياسية التي لم تتغلب بعد على جراحها الشخصية.

وأرجعت تقارير محلية سبب الاعتذار إلى أن مناوي دفع بمجموعة تضم ثمانية أشخاص لحمدوك بغرض ضمهم إلى الآلية الوطنية غير أنه فوجئ باستبعادهم.

كما أعلن ناظر الهدندوة محمد الأمين ترك اعتذاره عن آلية المبادرة لأنها، كما قال، تجمعه بقيادات مسار الشرق، واعتذر ناظر البني عامر علي دقلل لأنه تم إقصاء القبيلة من التمثيل السياسي بإقالة والي كسلا صالح عمار، وتم التلويح بإقالة والي القضارف بشرق السودان.

خالد الفكي

تماسك مرحلة الانتقال الديمقراطي مهدد

وقال دقلل "لا يمكننا المشاركة في آلية لمبادرة صادرة من رئيس الوزراء وفي ذات الوقت لم ينظر في قضايانا التي وضعناها أمامه مكتوبة، وهي أولى بالحل".

وقد انتشر فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي ظهر فيه والي القضارف سليمان علي مؤيدا للرئيس السابق عمر البشير، ما اضطر حمدوك إلى التلويح بإقالته، أو قيامه بتقديم الاستقالة.

ويحذر متابعون سودانيون من أن تتسبب الطريقة التي تم بها اختيار أعضاء الآلية المنوط بها تنفيذ مبادرة حمدوك في إجهاضها، ووصفت من قبل البعض بأنها "غير متوازنة في التمثيل" وجمعت من هم على طرفي نقيض ما يعوق الاصطفاف الوطني.

وأصبحت المبادرة المنوط بها لم الشمل وتخفيف حدة الاحتقان مصدرا للأزمات ما يحكم عليها بالفشل. ويبدو حمدوك كمن لا يفهم طبيعة التطورات التي تدور في بلاده، وأن تقديراته السياسية لا تتناسب مع الواقع وتعقيداته.

ويبدو أن التحزب والشخصنة والمصالح الضيقة قد ارتفعت في السودان بصورة كبيرة ما جعل سوء النوايا يتقدم على حسنها، وتتعطل المحاولات الجادة لتصويب الأوضاع في البلاد، ما يعني أن ثمة جهات راغبة في استمرارها على ما هي عليه خوفا من أن يفضي الأمن والاستقرار والسلام الشامل إلى تقليص المكاسب التي تجنيها بعض القوى من الاختناق الذي يخيم على الفترة الانتقالية والملابسات التي تكتنفها.

وأكد المحلل السياسي السوداني خالد الفكي أن هناك مشكلات عميقة بين القوى التي تقف تحت مظلة إعلان الحرية والتغيير باعتبارها الحاضنة السياسية للحكومة، وهو ما ينعكس على قدرة رئيس الحكومة في إنزال مبادراته على الأرض.

وأشار لـ"العرب" إلى أن هناك تباينا في الآراء وفي الوسائل المتعلقة بكيفية إدارة الفترة الراهنة قد يهدد تماسك مرحلة الانتقال الديمقراطي، ويلقي بظلال سلبية على أداء العمل التنفيذي الذي يقوده رئيس الوزراء وتسبب في حالة إرباك تكاد تصل إلى الشلل التام في دولاب العمل العام للدولة.

أجندات تتربص بالتسويات

تعزية

تتوجه أسرة صحيفة العرب بأحر التعازي إلى الزميل حسن إسميك وأسرته الكريمة بوفاة والده المغفور له

الحاج عبدالله محمد إسميك

سائلة الله عز وجل أن يتغمّده برحمته وأن يسكن روحه فسيح جناته.

إنا لله وإنا إليه راجعون